

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ مهارات بحثية

التكليف الأول

العنوان الأول: الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية:
دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والقانون الأوروبي. يُعد هذا
العنوان من العناوين القانونية المعاصرة التي تعكس ارتباط البحث
بالتطورات التقنية المتسارعة وما نتج عنها من تحديات قانونية تتعلق
بحماية البيانات الشخصية. ويمكن تفكيك العنوان وفق التركيبة الثلاثية
الهندسية على النحو الآتي:

أولاً: الظاهرة المستهدفة تتمثل في البيانات الشخصية والانتهاكات التي قد تتعرض لها في البيئة الرقمية، وهي ظاهرة حديثة ومتنامية نتيجة التوسع في استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتعاملات الإلكترونية.

ثانياً: الزاوية القانونية تتمثل في الحماية الجنائية، أي أن الباحث يدرس الظاهرة من منظور القانون الجنائي وما يتضمنه من قواعد التجريم والعقاب والردع.

ثالثاً: المنهج والنطاق يتضح من عبارة "دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والقانون الأوروبي"، حيث اعتمد الباحث المنهج المقارن وحدد نطاق الدراسة بصورة واضحة.

ومن الناحية النقدية يتميز العنوان بالدقة والوضوح وتحديد الإطار القانوني والمنهجي للبحث.

كما أن موضوعه يتسم بالحدثة والأهمية العلمية والعملية، الأمر الذي يجعله مناسباً لرسالة دكتوراه.

ومع ذلك يمكن ملاحظة أن عبارة "التشريعات العربية" واسعة نسبياً، وكان من الأفضل تحديد عدد معين من الدول العربية لتحقيق مزيد من الدقة المنهجية.

الإيجابيات:

المقدمة مباشرة وذات صلة بموضوع البحث، ما يعطي القارئ فهمًا سريعًا لأهمية الدراسة.

تضمنت توضيح المشكلة البحثية بشكل عام، وهو عنصر أساسي في مقدمة أي بحث أكاديمي.

ذكرت أهداف البحث وتساؤلاته، ما يوضح اتجاه الدراسة والنتائج المرجوة. استخدمت لغة رسمية وأكاديمية مناسبة لمستوى الرسائل الجامعية.

العنوان الثاني: المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي: دراسة تحليلية مقارنة.

يتناول هذا العنوان إحدى القضايا القانونية المستجدة المرتبطة باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

تتمثل الظاهرة المستهدفة في الأضرار والمخاطر التي قد تنشأ عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي.

أما الزاوية القانونية فتتمثل في المسؤولية المدنية وما يرتبط بها من تعويض الأضرار وتحديد الشخص المسؤول عنها.

وفيما يتعلق بالمنهج والنطاق، فإن الباحث اعتمد المنهج التحليلي المقارن، كما حدد نطاق الدراسة في القطاع الصحي دون غيره من القطاعات.

ويُلاحظ أن العنوان يتمتع بدرجة عالية من التخصص، وهو من الخصائص الأساسية المطلوبة في أطروحات الدكتوراه كما أن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية تثير العديد من الإشكالات القانونية المعقدة التي تستحق الدراسة المتعمقة.

ومن نقاط القوة أيضاً ارتباط العنوان بقضية حديثة ذات أبعاد تطبيقية مهمة. أما الملاحظة النقدية فتتمثل في أن العنوان لم يحدد الأنظمة القانونية محل المقارنة، مما قد يترك مجالاً للغموض في تحديد نطاق البحث.

العنوان الثالث: حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي وأثره في تحقيق العدالة الجنائية: دراسة مقارنة.

يعالج هذا العنوان موضوعاً مهماً يرتبط بالتطور التقني وانعكاساته على إجراءات الإثبات الجنائي.

وتتمثل الظاهرة المستهدفة في الدليل الإلكتروني واستخدامه في إثبات الجرائم والوقائع الجنائية.

أما الزاوية القانونية فتتمثل في قواعد الإثبات الجنائي ومدى حجية الأدلة الرقمية أمام القضاء. وفيما يخص المنهج والنطاق، فقد استخدم الباحث المنهج المقارن لدراسة موقف أكثر من نظام قانوني من الدليل الإلكتروني.

ومن الناحية النقدية يتميز العنوان بالوضوح والترابط بين عناصره المختلفة، حيث يربط بين الدليل الإلكتروني وتحقيق العدالة الجنائية. كما أن الموضوع يحمل قيمة علمية وعملية كبيرة في ظل التحول الرقمي الذي تشهده الأنظمة القضائية. ويُعد العنوان مناسباً لدرجة الدكتوراه لأنه يطرح إشكالية قانونية دقيقة ومتخصصة. ومع ذلك فإن عدم تحديد الأنظمة القانونية المقارنة يُعد من الملاحظات التي كان يمكن تلافيها لزيادة الدقة العلمية.

الخاتمة:

من خلال تحليل العناوين الثلاثة يتضح أنها تستوفي بصورة عامة متطلبات العنوان الأكاديمي الرصين، إذ تضمنت جميعها ظاهرة قانونية واضحة، وزاوية قانونية محددة، ومنهجاً أو نطاقاً للدراسة.

كما اتسمت بالحدثة والتخصص والقدرة على إنتاج معرفة قانونية جديدة، وهي عناصر تجعلها صالحة من حيث المبدأ لأن تكون موضوعات لأطروحات دكتوراه ومع ذلك فإن بعض العناوين تحتاج إلى مزيد من التحديد فيما يتعلق بالنطاق المقارن أو الأنظمة القانونية محل الدراسة، وذلك لتعزيز الدقة المنهجية وتقليل احتمالات الغموض.